

جواب السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد
والمالية على تدخلات الفرق والمجموعات
النيابية خلال المناقشة العامة
لمشروع قانون المالية لسنة 2020
بمجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يُسعدني أن أقف مجدداً أمام مجلسكم الموقر جواباً على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2020.

أودُّ بدايةً أن أُشيد بالنقاش الهادف والبتّاء الذي ميز أشغال هذه الجلسة العامة، وميز كذلك أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وكل اللجان القطاعية، حول مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وبهذه المناسبة، أتوجه بالشكر والامتنان لكافة النائبات والنواب المحترمين، في الأغلبية والمعارضة، على روح المسؤولية والتعبئة الكبيرة وعلى الأجواء الإيجابية والجادة التي طبعت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2020، داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية. حيث اشتغلت هذه اللجنة بشكل متواصل وإلى أوقات متأخرة من الليل. وأودُّ أن أتوجه بالشكر كذلك للسيد رئيس لجنة المالية على تدبيره الهادئ

والرزين لمجريات النقاش داخل هذه اللجنة، وذلك من منطلق الحرص على الارتقاء بمستوى هذا النقاش لمساءلة القضايا والرهانات التي ينبغي علينا جميعا الانكباب عليها في إطار المرحلة الجديدة التي أكد عليها جلالة الملك حفظه الله.

وقد حرصت على التفاعل بكل إيجابية مع كل ملاحظات وتساؤلات وانتقادات السيدات والسادة النواب، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية والمكتوبة معززة بالمعطيات المرقمة. كما حرصت في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة بما ينبغي من الجدية والدراسة الموضوعية لكل الاقتراحات التي من شأنها إغناء مقترحات هذا المشروع وجعله منطلقا لمرحلة جديدة في المسار التنموي لبلادنا، مرحلة لإعادة الثقة للمواطن في مؤسسات بلاده وقدرتها على التفاعل السريع مع الخطب الملكية السامية وما حددته من أولويات لتقليص الفوارق وإنعاش الاستثمار ودعم المقاوله بهدف الرفع من دينامية النمو وخلق فرص الشغل للشباب.

فمن بين 271 تعديلا تم تقديمها بخصوص الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2020، تم سحب 65 تعديلا أي أن 24% من مجموع التعديلات تم سحبها. ومن بين التعديلات المتبقية (206) تم قبول 74 تعديلا (حوالي 40% منها لفرق المعارضة). وهذه أرقام استثنائية تعكس الأجواء الإيجابية

التي مر فيها النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات النيابية أغلبية ومعارضة.

ولعل ما يعكس أكثر هذه الاجواء الإيجابية هو التوافق بشأن صياغة مشتركة للمادة التاسعة من مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتصويت عليها بإجماع كل الفرق النيابية.

وهذا ما يؤكد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على إيجاد التوازن اللازم بين استمرارية المرفق العام، وضمان حق المتقاضين في الحصول على حقوقهم كاملة، من خلال تقييد منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة بمجموعة من الضوابط، التي تضمن تنفيذ الأحكام القضائية عبر توفير الاعتمادات المالية الضرورية في آجال محددة.

وقد تم تدعيم مقتضيات هذه المادة بتدبير جديد تم التنصيص عليه في المادة 8 مكررة، يمنع على الأمرين بالصرف أو من يقوم مقامهم الالتزام بأي نفقة أو إصدار الأمر بتنفيذها، في إطار الاعتمادات المفتوحة بالميزانية العامة، لإنجاز مشاريع استثمارية على العقارات أو الحقوق العينية بالاعتداء المادي ودون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية لأجل المنفعة العامة بالاحتلال المؤقت. وهذا تدبير هام سيمكن من تفادي الاعتداء المادي على عقارات الغير، دون

سلوك المساطر القانونية لنزع الملكية ودون توفر الاعتمادات المادية الضرورية لذلك.

وإلى جانب المادة التاسعة، فقد تفاعلنا مع مجموعة من التعديلات الهامة التي تكتسي بالأساس طابعا اجتماعيا، وتهدف إلى دعم تشغيل الشباب والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ومن أهمها:

1. تشجيع الشباب لخلق مقاولات ذاتية ودعم إدماجهم في سوق الشغل عبر رفع سقف رقم الأعمال السنوي المحصل عليه لتطبيق نظام الربح الجزافي.

2. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للبيع والخدمات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون من الصناع ومقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن خمسمائة ألف (500.000) درهم.

3. منح الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات خلال الخمس (5) سنوات المحاسبية الأولى للاستغلال بالنسبة للشركات التي تمارس أنشطة ترحيل الخدمات داخل أو خارج المنصات الصناعية المندمجة المخصصة لهذه الأنشطة، وتطبيق سعر 20% بعد هذه المدة.

4. تخصيص 50% من حصيلة المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، لصندوق التماسك الاجتماعي.

5. الإبقاء على إعفاء التمور الملففة المنتجة بالمغرب.

6. الإبقاء على سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على السيارة الاقتصادية في 7٪ بدلا من 10٪.

7. إعفاء الأشخاص الذاتيين من الضريبة برسم الأرباح العقارية عند تحويل ممتلكاتهم عن طريق الهبة إلى ملكية الجمعيات غير الربحية المعترف لها بصفة المنفعة العامة.

8. تخفيض المبلغ المستثمر في إطار مخطط الادخار في الأسهم وفي المقاولات من 600 000 الى 200 000 درهم.

9. الإعفاء من رسوم التسجيل بالنسبة لعقود اقتناء العقارات من طرف المستفيدين من إعادة الإيواء في إطار برنامج مدن بدون صفيح أو المباني الآيلة للسقوط.

10. إعفاء عقود اقتناء العقارات من طرف الأحزاب السياسية واللازمة لممارسة نشاطها من واجبات التسجيل. ويطبق الإعفاء المذكور لمدة سنتين ابتداء من فاتح يناير 2020.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك نصره الله في خطابه الأخير أمام مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، بأن الطبقة السياسية بالأساس، بما في ذلك الحكومة والبرلمان، مسؤولة عن توفير شروط

النجاح لأهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنمية التي تفرضها المرحلة الجديدة.

وهذا يتطلب بطبيعة الحال انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة، من أجل ترصيد المكتسبات التي راكمتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، وجعلتها تحظى بثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين. وينبغي في نفس الوقت رفع مستوى التعبئة من أجل الدفع بالمسار التنموي لبلادنا في إطار نموذج تنموي جديد يمكن من تحقيق نسب نمو أعلى وإدماج أكثر للفئات الهشة والفقيرة.

وما من شك بأن هذا الانخراط والتعبئة والوعي الجماعي بدقة المرحلة والرهانات التي تحملها، سيمكننا من تقوية التماسك واللحمة الوطنية التي طالما ميزت بلادنا عبر التاريخ في مواجهة المتربصين باستقرارها، في ظل ما تعرفه المنطقة من توترات كبيرة، وفي ظل استمرار المناورات الفاشلة لخصوم وحدتنا الترابية.

فكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الـ44 للمسيرة الخضراء، فقد " ظل المغرب واضحاً في مواقفه، بخصوص مغربية الصحراء، ومؤمناً بعدالة قضيته، ومشروعية حقوقه. وسيواصل العمل، بصدق وحسن نية، طبقاً للمقاربة السياسية المعتمدة

حصريا، من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي، عملي وتوافقي."

ولايفوتني هنا التنويه مجددا بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها، وبتجندتها الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

وأقول لكل من يزايد بهذا الشأن، بأن الحكومة حريصة على توفير الإمكانيات المالية والبشرية الضرورية لضمان اشتغال قواتنا الأمنية بمختلف تشكيلاتها، في ظروف تمكنها من أداء دورها على الوجه الأمثل في حماية أمن الوطن والمواطنين.

فالأمن والاستقرار ليس له ثمن في ظل ما يعرفه الوضع الإقليمي من توترات خطيرة. فتحية فخر واعتزاز لكل المغاربة الأحرار، الذين ضحوا من أجل حرية وتقدم المغرب، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

السيدات والسادة،

إن أكبر رهان لدينا اليوم كسياسيين، بغض النظر عن موقعنا في الحكومة أو البرلمان، في الأغلبية أو المعارضة، هو أن نستعيد ثقة المواطن في مؤسسات بلاده، وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته الملحة.

ومن المؤكد أن بلوغَ هذا المبتغى، لن يتأتى إلا من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي، والمساهمة الفاعلة في بلورة الحلول الكفيلة بتجاوز العراقيل التي تواجه نموذجنا التنموي على مستوى خلق الثروة وعلى مستوى تقليص الفوارق وتشغيل الشباب.

والارتقاء بالخطاب السياسي يكون من خلال النقاش الجاد والمسؤول الذي يَسْتَحْضِر المصلحة العليا لبلادنا ومصلحة المواطنين. فليس من مسؤوليتنا كسياسيين أن نزرع اليأس لدى المواطنين وأن نشكك في كل ما تأتي به الحكومة من تدابير عبر القول بأنها تشجع التملص الضريبي، أو عبر تقديم بعض الأرقام بمعزل عن سياقها، وتضخيم الخلافات بين مكونات الأغلبية، إلى غير ذلك من المواضيع التي تُحِيدُ عن سياق التحليل الموضوعي لمضامين مشروع قانونٍ للمالية أردنا من خلال إعداده وتقديمه لمجلسكم الموقر أن يشكل منعطفًا في مسار التأسيس لمرحلة جديدة قوامها الثقة والمسؤولية لبناء مغرب الغد.

فما لاشك فيه أننا متفقون جميعًا بأن بلادنا حققت مجموعة من التراكبات الإيجابية بقيادة ملكية حكيمة، ومتفقون كذلك بأن هناك مجموعة من العوائق تعترض مسار بلادنا التنموي على مستوى التوازن الاجتماعي والمجالي، وبطالة الشباب، والهجرة، وإشكالية التعليم والصحة.

وهذه إشكالات تنكب عليها الحكومة بكل حزم وجدية تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية باعتبارها أورايش استعجالية، في أفق بلورة نموذج تنموي جديد يساهم فيه كل الفاعلين.

وأن نكون متفقين بخصوص الأولويات التي حددها جلالة الملك حفظه الله، لا يعني أن يكون لدينا نفس التصور لما يمكن بلورته من حلول للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على بلادنا. فنحن نرحب بالنقد الموضوعي، ونرحب كذلك بالاقترحات البناءة. وقد تفاعلنا برحابة صدر مع انتقاداتكم. وتجاوبنا مع مقترحاتكم التي تتوافق مع التصور الذي حددناه لمشروع قانون المالية لسنة 2020.

السيدات والسادة،

إن الحكومة في هيكلتها الجديدة، بكافة أعضائها، باتت حزبي أو بدونه، ما هي إلا استمرار للحكومة التي حازت على ثقة مؤسستكم الموقرة سنة 2017، على أساس التعاقد الذي يجسده البرنامج الحكومي. وبالتالي فالمسؤولية السياسية للحكومة قائمة ومستمرة في إطار ما التزمت به في إطار برنامجها. فكل حكومات العالم تتوفر على وزراء بدون انتماء حزبي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول بأن ذلك فيه إضعاف للأحزاب. وهذا يقودني إلى طرح السؤالين التاليين: ألا تستعين الأحزاب بكفاءات خارجية في مختلف أنشطتها الفكرية والعلمية؟ وهل يشكل ذلك إضعافا لأطرها؟ بل على العكس، أعتقد

أن ذلك يشكل قيمة مضافة لعملها. ونفس الشيء يسري على الحكومة التي حضيت بشرف تعيينها من طرف جلالة الملك حفظه الله، حيث أن استقطاب الكفاءات يُشكل قيمة مضافة لإضفاء مزيد من النجاعة والفعالية على عملها.

كما لا يعني وجود وزراء دون انتماء حزبي، أن لكل وزير برنامجا الخاص خارج إطار العمل الحكومي المنسجم الذي يستجيب للأولويات التي حددها جلالة الملك حفظه الله والبرنامج الحكومي.

بل إن الحكومة بكل مكوناتها، لها تصوّر مشترك واختيارات اقتصادية واجتماعية واضحة وإرادية. اختيارات تم تحديدها في إطار إعادة ترتيب أوليات البرنامج الحكومي استجابة للتوجيهات الملكية السامية في خطبه الأخيرة. وهذه الاختيارات هي التي أطرت إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020.

فقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش على أن المرحلة الجديدة، التي نحن مقبلون عليها، حافلة بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية، التي يتعين كسبها؛ وفي مقدمتها أولا : رهان توطيد الثقة والمكتسبات، لكونها أساس النجاح، وشرط تحقيق الطموح : ثقة المواطنين فيما بينهم ، وفي المؤسسات الوطنية، التي تجمعهم، والإيمان في مستقبل أفضل.

ومما لاشك فيه أن بلادنا تحظى بثقة المؤسسات المالية الدولية وهو ما يؤكد التقدم بـ7 مراتب على مستوى تقرير "Doing Business"، وتحسين التقييم السيادي للمغرب من طرف مؤسسة "Standard And Poor's" في ظل سياق دولي مضطرب وحافل بالمخاطر. كما أن المغرب إلى جانب بوتسوانا يعتبران البلدان الوحيدان في إفريقيا الذين يتوفران على درجة الاستثمار "Investment Grade". وهذا إنجاز كبير بالنسبة لدولة كالمغرب تتوفر على موارد طبيعية محدودة، وترتكز فقط على مواردها البشرية التي ينبغي تمييزها من أجل تحقيق التقدم المنشود. وهذه كلها مؤشرات إيجابية ليس فقط بالنسبة للحكومة، بل ستعود بالنفع كذلك على كل الفاعلين الاقتصاديين.

وإذا كان المغرب يحظى بالثقة بالخارج، فإن الرهان اليوم هو أن نعيد هذه الثقة داخليا، حتى نتمكن من وضع أسس مرحلة جديدة شعارها المسؤولية والمواطنة الحقيقية من أجل بناء المستقبل.

ومما لاشك فيه أن بناء المستقبل يتطلب مساهمة الجميع من خلال الانخراط الطوعي في أداء الضريبة. وأتم تعلمون أن تغيير السلوك الضريبي ينبغي على إعادة الثقة للفاعلين الاقتصاديين ولكل الملزمين.

وإذا كنا قد اتفقا في المناظرة الوطنية حول الجبايات على التأسيس لنظام ضريبي عادل، فإن بلوغ هذا المراد يقتضي التأسيس لمرحلة انتقالية تقطع مع

مرحلة انعدام الثقة وتمكن من الولوج إلى مرحلة بناء أجواء التفاهم والوعي بأهمية الامتثال الضريبي.

وهذا ما قمنا به في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، من خلال اقتراح 7 تدابير تهدف بالأساس إلى ضمان التوجه الطوعي للمواطنين للامتثال للقوانين الضريبية ولقوانين الصرف، وإحداث توازن في العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب.

وبالتالي فلا يمكن أن أقبل أبدا أن يتم تبخيس هذا المجهود وهذه الاستراتيجية الواضحة لتنزيل رؤية للإصلاح الضريبي اتفقنا عليها مع كل الفاعلين في إطار المناظرة، من خلال اتهام الحكومة بتشجيع التملص الضريبي.

فبلادنا بكل مؤسساتها منخرطة انخراطا كليا في الاستراتيجية الدولية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما لا يمكن القول بأن الحكومة أخلت بالتزاماتها فيما يخص تنزيل مخرجات المناظرة ومشروع قانون المالية لسنة 2020، يتضمن مجموعة هامة من التدابير التي تندرج ضمن هذه التوصيات. فمن أصل 33 تدبيرا مقترحا في إطار هذا المشروع، هناك 22 تدبيرا منبثقا عن توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات. ومشروع القانون الإطار تم إعداده، وهو يوجد قيد الدراسة من طرف مصالح الأمانة العامة للحكومة في

انتظار عرضه على مسطرة المصادقة وتقديمه لمجلسكم الموقر في أقرب الآجال.

ولا يمكن أن أقبل بالقول بأن الحكومة خضعت لإملاءات الاتحاد الأوربي فيما يخص النظام الجبائي المطبق على المناطق الحرة، التي ستسمى من الآن فصاعدا بمناطق التسريع الصناعي، والشركات المكتسبة لصفة " القطب المالي للدار البيضاء".

ولهذا أود التأكيد على أن المغرب اتخذ التدابير المدرجة في هذا المشروع بكل سيادية، وهو حريص على حماية مصالحه الاقتصادية المرتبطة أساسا بتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل. وبالتالي فلم يتم اتخاذ أي تدبير دون تقييم دقيق لأثره على المقاول الوطنية والاستثمار بشكل عام.

كما أود التأكيد على أن النظام الضريبي الحالي يظل ساريا على الشركات القائمة من قبل في هذه المناطق، في حين أن الشركات التي ستستقر في هذه المناطق بإمكانها الاستفادة من الإعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة على الشركات.

السيدات والسادة،

إن المشكل اليوم بالنسبة للمقاولات وبالأخص الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا ليس مرتبطا بالضغط الضريبي لأن تطبيق السعر التصاعدي للضريبة على الشركات ساهم في تقليص هذا الضغط بشكل كبير، وبالتالي فالإشكالية التي تواجهها اليوم هذه المقاولات مرتبطة ارتباطا كبيرا بالولوج للتمويل. وهذا ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي أمام مجلسكم الموقر، وتنكب عليه الحكومة من خلال اقتراح إحداث "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، الذي سترصد له 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبنك. وستخصص له برسم سنة 2020، 2 مليار درهم موزعة بالتساوي بين الدولة والأبنك.

ويهدف إحداث هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب عن طريق تسهيل الوصول إلى القروض المصرفية لتمويل مشاريعهم، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة خاصة في مجال التصدير، لا سيما إلى أفريقيا، والسماح بتحقيق إدماج و تكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين. وسيتم استهداف كل جهات المملكة بما في ذلك العالم القروي.

ويُضاف هذا الصندوق إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتحسين منظومة تمويل المقاولات بشكل عام، من خلال إعادة هيكلة وتجميع منتوجات الضمان وربطها بتحسين الحكامة والشفافية على مستوى التدبير. هذا، إضافة إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ووضع إطار مرجعي "Small Business Act" لكل التدابير التي تستهدف هذه المقاولات بهدف تبسيطها وتسهيل الولوج إليها. ويندرج في هذا الإطار إحداث التمويل التعاوني كآلية جديدة لتمويل مقاولات الشباب والمقاولات المبتكرة.

السيدات والسادة،

لقد تطرقت بعض التدخلات إلى كون مشروع قانون المالية لسنة 2020 لا تؤطره أية رؤية اجتماعية ويضرب القوة الشرائية للمواطنين، وهنا أود أن أجيّب من خلال تقديم التساؤلات التالية:

هل من المنطقي أن نقول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2020، لا يتوفر على رؤية اجتماعية، وقد تم تخصيص أكثر من 30% من الميزانية العامة للدولة وأكثر من 45% من المناصب المالية لقطاعي الصحة والتعليم، وما يفوق 18 مليار درهم لتقليص الفوارق، في إطار برامج المساعدة الطبية راميد، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق بالعالم القروي، وبرنامج المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائهم الذي بلغ عدد

المستفيدين منه 1,8 مليون تلميذة وتلميذ برسم موسم 2018-2019 مقابل 700 ألف خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

وهل من المعقول القول بأن هذا المشروع يضرب القوة الشرائية للمواطنين، وقد خصصنا 26 مليار درهم لدعمها، منها 11 مليار درهم برسم زيادة أجور الموظفين، وحوالي 15 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر. هذا دون احتساب الإعفاءات الضريبية، حيث أن حوالي 51 % من الأجراء (900 ألف أجير) يستفيدون حاليا من الاعفاء من الضريبة على الدخل، ويبلغ مجموع مبالغ الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين حوالي 6 ملايين درهم. وقد كانت آخر أهم التدابير التي تم اتخاذها بهذا الشأن في إطار قانون المالية لسنة 2019، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض أنواع الأدوية نظرا لأهميتها في علاج العديد من الأمراض ذات التكلفة المرتفعة، وهو ما مكن من تخفيض أئمة 851 دواء، 318 منها تعتبر من الأدوية باهظة الثمن. كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2020، تدبيرا هاما يخص إعفاء اللقاحات من الضريبة على القيمة المضافة.

السيدات والسادة،

إن تقليص الخصاص الاجتماعي وخلق فرص الشغل، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الدفع بدينامية التنمية الشاملة والمتوازنة في إطار مجهود جماعي للدولة

والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

والحكومة حريصة على توفير شروط انخراط كل الفاعلين في المجهود التنموي، وخاصة من خلال :

1. توفير الإطار القانوني لتحفيز القطاع الخاص عبر تحسين مضامين قانون الشراكة مع القطاع العام، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وإعداد ميثاق جديد للاستثمار، وإعادة إطلاق عملية الخوصصة في إطار هيكلية شاملة للمحافظة العمومية وتحسين أدائها، وإعادة تركيز المؤسسات والمقاولات العمومية على مهامها الأساسية.

وهذه كلها إشارات ينبغي للقطاع الخاص والمستثمرين التقاطها، من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة الدينامية الاقتصادية وخلق فرص الشغل.

2. تقديم الدعم والمواكبة اللازمة للجهات، من منطلق إيماننا بأن الجهوية تمثل أنجع الطرق لمعالجة المشاكل الاجتماعية، والاستجابة لمطالب السكان، وتقليل الفوارق، وخلق فرص الشغل.

والحكومة حريصة على تفعيل التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في خطابه الأخير، بالعمل على تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة بكل جهات المملكة،

وأن تستفيد على قدم المساواة، من البنيات التحتية، ومن المشاريع الكبرى، وأن تتوفر كل جهة على منطقة كبرى للأنشطة الاقتصادية، حسب مؤهلاتها وخصوصياتها.

السيدات والسادة،

لقد جاء في بعض التدخلات بأن مشروع قانون المالية لسنة 2020، مبني على رؤية محاسبية، ويعكس تصورا تقنيا لتدبير العجز، إلى غير ذلك من التعبيرات التي تحمل نفس المضمون.

جوابا أود أن أؤكد:

أولا: أن التوازنات المالية ضرورية من أجل ضمان استدامة تمويل مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فلو لم تقم بلادنا بالمجهود الهام لاستعادة والحفاظ على هذه التوازنات، لما كنا اليوم نناقش بكل سيادية اختياراتنا في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا: هل من المنطقي أن نقول أن هذا المشروع مبني على رؤية محاسبية، وقد رفعنا استثمارات الميزانية العامة بـ 5 ملايين درهم، والتزمنا بـ 11 مليار درهم في إطار الحوار الاجتماعي، وحولنا 9,6 مليار درهم للجهات، وخصصنا 10 ملايين درهم لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المقاولات.

ثالثا: يتوفر مشروع قانون المالية لسنة 2020 على أولويات اجتماعية واقتصادية واضحة، عملنا على توفير الإمكانيات اللازمة لتمويلها، وكان لدينا ما يلزم من الإرادية والجرأة والشجاعة من أجل البحث عن موارد بديلة ومبتكرة

بما في ذلك عملية التدبير النشيط لأملاك الدولة بشراكة مع مؤسسات عمومية. وسيكمن اللجوء إلى هذا النوع من التمويلات من ضمان موارد تعزز توازنها المالية، وستمكن من تمويل الأولويات الاجتماعية دون اللجوء إلى المزيد من الدين، وهذا ما فتتم تطالبون به.

فعلينا أن نختار، إما أن نبحت عن موارد بديلة وهذا ما قمنا به، أو نقول بأنه ليست لدينا إمكانيات مالية لتمويل الحوار الاجتماعي، وبناء المراكز الاستشفائية، والطرق.... أو أن نلجأ إلى الدين.

ونحن لم نختار الحلول السهلة، بل لجأنا إلى التمويلات المبتكرة وأطلقنا عمليات الخوصصة في إطار إعادة هيكلة المحفظة العمومية، وقمنا بتقليص النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة العادي بأكثر من 1 مليار درهم. وأخص بالذكر النفقات المرتبطة بالتنقل داخل وخارج الوطن، والاستقبال والفندقة وتنظيم الندوات، وكل المصاريف المرتبطة باقتناء وصيانة سيارات الدولة، والدراسات،...

وهذه كلها إشارات قوية تؤكد حرص الحكومة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية، وترجمتها بشكل فعلي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، مع توفير الموارد الضرورية لذلك، والحفاظ على التوازنات المالية.

وجواباً على الملاحظات المثارة بخصوص ارتفاع نفقات التسيير، لا بد من التأكيد بأنه فعلاً انتقلت هذه النفقات من 63 مليار درهم إلى 221 مليار درهم بين سنتي 1999 و2020، وهذا يجد تفسيره ببساطة في ارتفاع نفقات

أجور الموظفين من 42 مليار درهم إلى 119 مليار درهم أي بزيادة 77 مليار درهم منها 66 مليار درهم كأثر مالي لتفعيل التزامات الحوار الاجتماعي. أما بخصوص المادة 45 من مشروع قانون المالية لسنة 2020 والتي أصبحت المادة 46 بعد التعديلات، فالأمر لا يتعلق بوقف تنفيذ جزء من نفقات الاستثمار وإنما بترخيص يمنحه البرلمان للحكومة بتطبيق احتياطات اعتراضية في حدود 15% من ميزانية الاستثمار، مما يمكننا من التدبير الفعال لنفقات الاستثمار خلال السنة وربطها بمستوى تعبئة المداخيل المدرجة في إطار الآلية الجديدة للتمويل المبتكر لمشاريع الاستثمار المبرمجة برسم سنة 2020، على أن يتم الإذن بصرف هاته الاحتياطات بصفة تدريجية خلال السنة.

ولما أقول يمكننا فأنا أعني الحكومة والبرلمان، فبالرغم من أن المادة 62 من القانون التنظيمي للمالية تتيح للحكومة خلال السنة إمكانية « وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار... ». فإن هذا الإجراء يحرص دور البرلمان في "الإخبار المسبق للجنة المالية"، بينما تتيح المادة 46 من مشروع قانون المالية دورا أكبر للمؤسسة التشريعية في الحفاظ على توازن المالية العمومية كما نص على ذلك الفصل 77 من الدستور.

وقد تم استلهام هذه المادة من التشريعات الدولية، وخاصة فرنسا التي يتم إرفاق قوانينها المالية سنويا بتقديم لنسب الاحتياطات الاعتراضية المطبقة

على كل النفقات بما في ذلك نفقات الموظفين. وذلك في إطار الحفاظ على التوازنات التي بنيت عليها قوانين المالية التي صوت عليها البرلمان.

وبما أننا نتحدث عن التوازنات المالية فالمفهوم المعتمد من طرف المؤسسات المالية الدولية بالنسبة لبلادنا فيما يخص احتساب حجم الدين، هو دين الخزينة وهو لا يتعدى حالياً 65% من الناتج الداخلي الخام. وقد أثبت اختبار القدرة على تحمل الصدمات المنجز من طرف صندوق النقد الدولي على مستوى الدين الحالي أن دين الخزينة يبقى مستداماً. وبالتالي فلاداعي للتهويل وتقديم أرقام يتم احتسابها على أساس مُجمّع للدين العمومي. في حين أن الطريقة السليمة لاحتساب دين القطاع العمومي أو دين قطاع الإدارات العمومية كما هو متعارف عليه في المعايير الدولية، تركز على اللجوء إلى مبدأ توحيد البيانات وإلغاء أصول وخصوم الدين بين الوحدات المكونة للقطاع العمومي لتفادي الحساب المزدوج للديون.

أما بخصوص ما تمت إثارته بخصوص الحسابات الخصوصية للخزينة وكونها صناديق سوداء، فأود التأكيد بأن إعداد برامج استعمال هذه الحسابات وتنفيذها تخضع لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ولقواعد المحاسبة العمومية، ومرسوم الصفقات العمومية. وتتم مراقبة تنفيذ نفقاتها من طرف المجلس الأعلى للحسابات. وبالتالي فلا مجال للتشكيك في شفافية هذه الحسابات.

السيدات والسادة،

لقد استند إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، إلى معطيات دقيقة لتطور الظرفية الدولية والوطنية.

فالتوقعات الاقتصادية، يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكرو قياسية، وبناء على مجموعة من الفرضيات تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى التتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية.

ولابد أن أؤكد على مسألة مهمة، وهي أن التوقعات تبقى مجرد توقعات يمكن مراجعتها وفقا لتغير معطيات الظرفية الدولية والوطنية. كما أن كل المؤسسات الدولية تضع توقعات معينة مَثَلًا للنمو العالمي، ثم تُراجعها وفقا للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية.

فصندوق النقد الدولي، في تقريره الأخير الصادر منتصف شهر أكتوبر الماضي، خَفَّض من توقعاته بخصوص النمو العالمي بـ 0,3 نقطة بالنسبة لسنة 2019 وبـ 0,2 نقطة برسم سنة 2020، كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المنظمات الدولية، وذلك في ظل وجود العديد من المخاطر كتزايد التوترات التجارية، واستمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذا تزايد الخطر الجيوسياسي والأمني.

وبالتالي فالفرضيات التي اعتمدها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، مبنية على معطيات واقعية وموضوعية للسياق الدولي، وما يكتنفه من متغيرات متواترة.

وحتى لا أطيل عليكم في شرح معطيات الظرفية الوطنية والدولية التي انبت عليها فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2020، سأقتصر على نسبة النمو. فلما نقول بأن النمو المتوقع تحقيقه السنة القادمة هو 3,7%، فذلك راجع بالأساس إلى:

1. التحول الهيكلي للقطاع الأولي لصالح الأنشطة الزراعية غير الحبوب التي تقلصت نسبتها في القيمة المضافة للقطاع بشكل ملحوظ بحيث لا تتجاوز 14,8%.

2. تنوع النسيج الوطني الإنتاجي وظهور قطاعات جديدة، حيث يُتوقع أن يستفيد القطاع الثانوي من الأداء الجيد المرتقب للأنشطة الطاقية واستخراج المعادن والأنشطة الصناعية. كما ستزيد القيمة المضافة لقطاع الخدمات بفضل الأداء الجيد المتوقع على وجه الخصوص، بالنسبة للقطاع السياحي ارتباطا بانتعاش النمو العالمي والسياحة الدولية.

3. استمرار عناصر الطلب في لعب دور رئيسي في دعم النمو الاقتصادي بفضل التطور الإيجابي للاستثمارات العمومية والخاصة، وتحسن استهلاك

الأسر مستفيدا من تعزيز تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وبدعم القدرة الشرائية بالإضافة إلى التحكم في مستوى الأسعار.

4. الانتعاش المرتقب للطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، الذي سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات معززة بدنامية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعة السيارات والطيران والإلكترونيك، وبالارتفاع المتوقع لحجم مبيعات الفوسفات ومشتقاته، بنفس نسبة تزايد مجموع الصادرات، وخصوصا مبيعات الأسمدة.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020 في أجواء إيجابية، من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه.

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى وعلى رأسها المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة رؤية جديدة لنموذجنا التنموي، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك وقيم الوطنية الصادقة.

وإذا كنتم تمدون لنا اليد للتعاون، فنحن نمدُّها لكم أيضا حتى نبني أواصر الثقة في العمل السياسي وفي مصداقية المؤسسات بما يخدم المصالح العليا لبلادنا ومصالح المواطنين بالدرجة الأولى.

فهدفنا هو أن نجعل من سنة 2020، سنة انتقالية في إطار التأسيس للمرحلة الجديدة، التي نصبو جميعا لأن تكون مرحلة المسؤولية والتحلي بالوطنية الصادقة من أجل بناء مغرب الغد، مغرب التنمية الشاملة والمتوازنة.

وقد اتخذنا في هذا الإطار مجموعة من التدابير لإعادة الثقة لمختلف الفاعلين والملمزين بشكل عام، كخطوة أساسية في مسار إرساء الامتثال الضريبي والانخراط الطوعي في المجهود التنموي الوطني.

كما حرصنا على تفعيل التوجيهات الملكية السامية من خلال إحداث صندوق خاص لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية تُساهم فيه الدولة والأبنك بشكل متساوٍ، من أجل توفير التمويلات اللازمة لمشاريع الشباب، والمقاولات المصدرة وخاصة نحو إفريقيا، ودعم اندماج القطاع غير المهيكّل.

واتخذنا مجموعة من التدابير على المستوى تخفيف الضغط الضريبي، وعلى مستوى المواكبة والولوج للتمويل بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وحرصنا على تقديم الدعم اللازم للقطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم والصحة، وأعطينا الأولوية للبرامج الموجهة لتقليص الفوارق ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطا بقدرة الحكومة على التفعيل السريع لمختلف التدابير المتضمنة في هذا المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل

وتجاوب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوراق وتوفير الشغل للشباب.

وهذه كلها رهانات مستعجلة لا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة، بل تتطلب استنهاض الهمم، ونكران الذات، والغيرة الصادقة على مصالح الوطن والمواطنين.

فبالعزيمة والإرادة والصدق في العمل، سنبلغ ما نصبو إليه جميعا من تقدم ورخاء لبلادنا ومواطنينا بقيادة عاهلنا المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مصداقا لقوله تعالى: " لِيَجْزِيََ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصَدَقِهِمْ ". صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.